كلام ابن رشيد السبتي على تراجم البخاري

للأستاذ محمد رستم

مقدمة :

مَنْ أنْعم النّظر في تراجم أبواب الجامع الصحيح، وجد البخاريَّ قد أحْكم نظامها، وأتْقن وَضعها، وأحْسَن ترتيبها، وجَوَّد سياقَها، وأوْدَعَ فيها من دقائق الفقه، وشريف المعاني، وبليغ الإشارات، ولطيف النُّكات قِرْاً عظيماً، وقسطا كبيرا[1].

ونهض جمع غفير من علماء المشرق والمغرب لاستخراج أسرار هذه التراجم، وحل رموزها، وتتبع عجيب الصنعة فيها، وتأمل مواطن الإتقان في جملها وألفاظها : فأفردوا في ذلك مؤلفات معلومة، وكتبا معروفة[2].

---

(1) ولقد كان البخاري رحمه الله بَيَّضَ تراجم أبواب صحيحه بين قبر النبي # ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. وانظر : إرشاد الساري (64/1) دار الفكر.

ومازال العلماء يعجبون من صنيع البخاري في تراجم أبواب صحيحه، حتى قال القسطلاني في الإرشاد (ج 1 / ص 24) : «... وبالجملة فتَراجمُه حيرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار ولقد أجاد القائل :

أعيا فحول العلم، حَلُّ رموزِ مَا ... أبداهُ في الأبــواب من أسْــرار

واشتهر قول العلماء : فقه البخاري في تراجمه.

(2) من كتب المشارقة في هذا النوع : أ - «المتواري على تراجم أبواب البخاري» لابي العبّاس أحمد بن محمد بن المنير خطيب الإسكندرية المتوفى سنة 683 هـ. وقد طبع بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. ونشر في الكويت سنة 1407 هـ.

ب - مناسبات تراجم البخاري لبدر الدين بن جماعة المتوفى سنة 733 هـ، وطبع هذا الكتاب بتحقيق : محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي، ونشر بالدار السلفية في الهند سنة 1404هـ. =

بيد أن لعلماء الغرب الإسلامي في ذلك أعظم الحظ، وأوفر النصيب، فمن المؤلفين منهم في هذا الضرب :

1 - أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب المتوفى بعد سنة 440 هـ(3).

2 - أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي المتوفى سنة 721 هـ(4).

3 - أبو محمد بن منصور بن حَمَامة السجلماسي المغربي(5).

= = ت - تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن أبي بكر الرماني المتوفى سنة 828 هـ، ذكره له الشاه عبد العزيز الدهلوي في بستان المحدثين كما في مقدمة لامع الدراري (ج 1 / ص 286).

ج - رسالة «شرح تراجم أبواب البخاري» للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي المتوفي سنة 1176 هـ. وقد طبعت في دائرة المعارف حيدر أباد سنة 1949م.

(3) نشأ ابن رشيق بالمرسية ثم انتقل إلى قرطبة، وطلب الأدب، فعظُم أمره فيه، ثم تفقه، وطلب الحديث، وبلغ من رئاسة الدنيا أرفع منزلة، وقدّمه الأمير أبو الجيش مجاهد بن عبد الله العامري على كل مَنْ في دولته توفي بعد سنة 440 هـ قال حميدي « ... وله كلام مُدَوّن على تراجم كتاب الصحيح لأبي عبد الله البخاري، ومعاني ما أشكل من ذلك». انظر : جذوة المقتبس (ص 109-110) تحقيق د. روحية عبد الرحمن السويفي، نشر : دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة 1417هـ.

(4) الإمام الخطيب الرحالة المحدث المستبحر في علوم الإسناد والرواية، أخذ القراءات عن أبي الحسين ابن ربيع، رحل إلى المشرق للحج سنة 683هـ ودخل إفريقية ومصر والحجاز والشام وأخذ عن كثير من الأئمة الأعلام منهم : المنذري والعز بن عبد الله الحراني وشرف الدين الدمياطي، وقطب الدين محمد القسطلاني، وأخذ عنه الجمُّ الغفير منهم ابن جزي وأبو البركات ابن الحاج وجماعة توفي في فاس سنة 721 هـ وله تآليف حسنة منها : «السَّنَنُ الأبين في السند المعنعن» وقد حقق، و«ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى مكة وطيبة» وقد طبعت بتحقيق محمد الحبيب بلخوجة وغير ذلك. وانظر ترجمته في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج 4/ ص 70 و71) تصحيح الشيخ عبد الوارث محمد علي دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى سنة 1418هـ. والديباج المذهب (ص 400 و401)، تحقيق : مأمون بن محيي الدين الجنّان. دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة 1417هـ وشجرة النور الزكية (ج1/ص 216-217). دار الفكر بلا تاريخ.

(5) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر وقال الحافظ في هدي الساري ص 14 دار الفكر : عند ذكره لتآليف المغاربة في تراجم البخاري : «... وتكلم على ذلك أيضا بعض المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة السلجماسي ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة وسماه : «فَكّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة» وانظر : إرشاد الساري (ج 1 / ص 43) وكشف الظنون (ج 1 / ص 551) دار الفكر.

ويفهم من كلام الحافظ ابن حجر أن قلةً من المغاربة هم الذين تكلموا على تراجم البخاري، = =

وسنُفرد هذه الدراسة لشرح ابن رشيد السبتي لتراجم البخاري.

عناية ابن رشيد بالجامع الصحيح

جرى ابن رشيد على عادة أهل المغرب في العناية برواية صحيح البخاري وضبط أحاديثه، وسماع ذلك من الرواة الحفاظ النّاقلين لهُ بالأسانيد المتصلة إلى جامعه.

وقد وقع لابن رشيد الجامعُ الصحيحُ من طريقين صحيحين، وكان بينه وبين البخاري سبعة رجال في الطريق الأول ؛ كما بينه وبين البخاري خمسة رجال في الطريق الثاني[6].

وأفاد ابن رشيد في رحلته أنّه وقف على أصل عتيق للبخاري بخط أصبغ بن راشد اللّخمي، كتبه بمكة المكرمة وسمع فيه على أبي ذر، فروى منه وقال : «وقد كان هذا الأصل صار للإمام المقري العالم أبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة رحمه الله، واعتنى به عناية جيدة، وقد صار هذا الأصل إلي في أصله والحمد لله»[7].

= ونَسي الحافظُ رحمه اللهُ الشراح المغاربة الذين تصدوا للكلام على الجامع الصحيح جملةً وتفصيلا تراجم وأبواباً، فمن هؤلاء كثرة نقل هو نفسه كلامهم على التّراجم في فتح الباري، كالداودي (402هـ) أول شارح مغربي لصحيح البُخاري، والمهلب بن أبي صُفرة (435 هـ) وابن بطال (449هـ)، وابن التين (611هـ)، وكل واحد من هؤلاء أفردْناه بدراسة أثبتنا فيها ذلك وانظر : «أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري» دعوة الحق عدد 312 (ص 95) 1416هـ، و«شرح أندلسي قديم لصحيح الإمام البخاري» دعوة الحق عدد 317 (ص 33) 1416 هـ. وشارح مالكي لصحيح الإمام البخاري من الغرب الإسلامي» مجلة الإحياء رقم 22 (ص 131) 1418هـ، وكتبتُ من عام دراسة عن ابن التين وشرحه للبخاري بعنوان : «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح» (عرض وتقديم) يَسّرَ الله في نشرها.

(6) انظر تقديم كتاب إفادة النصيح للأستاذ محمد العلمي حمدان، دعوة الحق العدد الأول السنة 17 ربيع الثاني 1395 هـ (ص 104) بواسطة مدرسة الإمام البخاري في المغرب (ج 1/ 291 و292). دار لسان العرب بيروت بلا تاريخ.

(7) انظر : «صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله » للعلامة الأستاذ المؤرخ الثبت محمد المنوني مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق 1394هـ الجزء الثالث المجلد 49 (ص 10).

وفي أثناء الرحلة إلى المشرق سمع ابن رشيد بمصر من العز عبد العزيز بن عبد المنعم الحراني غالب البخاري بقراءته، وباقيه سماعا بقراءة غيره[8].

ولمّا رجع ابن رشيد من رحلته المشرقية، استقر في جامع غرناطة يشرح البخاري، قال الحافظ ابن حجر : "...واستمر ابن رشيد في الجامع يشرح من البخاري حديثين، يتكلم على سندهما ومتنهما أتقن كلام[9] ... مبيِّناً للرواية"[10].

وعندما تصدى ابن رشيد للتأليف ، صرف قسطا من عنايته إلى الجامع الصحيح، فألَّفَ : «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن» و«إفادة النّصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»[11]، وترجمان التّراجم.

كلام ابن رشيد على تراجم البخاري

أفرد بن رشيد السبتي، تراجم البخاري بالتأليف في كتاب مستقل نبّه غير واحد ممّن ترجمه عليه، فالحافظ ابن حجر (852هـ) قال مشيرا إليه : «... وكتاب ترجمان التّراجم على أبواب

(8) انظر ذيل ابن فهد لتذكرة الحفاظ (ص 98 و99) دار إحياء التراث العربي بلا تاريخ.

(9) في الأصل الذي نقلت منه : «أتقن كلاما»، وصححتها بما تراه والله أعلم.

(10) انظر الدرر الكامنة (ج 4 ص 70).

(11) سمّاه الصفدي في الوافي بالوفيات (ج 4 ص 285) طبعة أوروبا 1981م : «إفادة النّصيح في مشهور رواة الصحيح» وسمّاه السيوطي في بغية الوعاة (ج 1/ ص 200) نشر المكتبة العصرية بيروت نقلا عن الصفدي : «إفادة النّصيح في رواية الصحيح» وسمّاه الشيخ محمد بن محمد مخلوف في شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (ج 1/ ص 217) : «إفادة النصيح في شرح الصحيح»، وكأنّه ظن أن الكتاب في شرح البخاري ولذلك قال بعد أن ذكر العنوان : «وكان يعتمد في شرح البخاري على أبي عمرو الصفاقسي المعروف بابن التّين الممزوج بكلام المدونة وشراحها». وفي كلام الشيخ مخلوف نظر كثير، فابن التين هو أبو محمد عبد الواحد بن التين كما ذكره هو نفسه في الشجرة (ج 1 /ص 168)، قلت : ولقد طبع إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح بتحقيق الدكتور محمد الحبيب بالخوجة في الدار التونسية للنشر.

البخاري...»[12]، وقال في موضع آخر : «ووقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التّراجم لأبي عبد الله بن رشيد السّبتي...»[13].

ونقل الحافظ السيوطي (911 هـ) عبارة ابن حجر في موضعين من كتبه[14].

وأشار شهاب الدين المقري (1041هـ) إلى كتاب ابن رشيد بقوله: «ترجمان التّراجم في إبداء وجه مناسبات تراجم صحيح البخاري لما تحتها ممّا تُرجمت عليه»[15].

وبنحو هذا العنوان أشار أحمد ابن القاضي المكناسي (1025هـ)، وعبد الحي الكتاني إلى الكتاب[16].

ويفهم من عبارة ابن حجر أن ابن رشيد أطال النفس في هذا الكتاب، لكنه لم يتمه ؛ قال الحافظ : «ووقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان ا لتراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه»[17].

وأفاد الدكتور يوسف الكتاني أن ترجمان التراجم مطبوع بالهند ؛ وأن له نسخة خطية بالإسكوريال تحت رقم 1732-1785[18].

(12) انظر الدرر الكامنة (ج 3/ ص 70) والحطة للقنوجي (ص 338) طبع سنة 1987م.

(13) انظر : هدي الساري (ص 14).

(14) فأما الموضع الأول ففي الذيل على تذكرة الحفاظ (ص 356) دار إحياء التراث العربي بلا تاريخ، والموضع الثاني في طبقات الحفاظ (ص 528) تحقيق على محمد عمر مكتبة وهبة. مصر الطبعة الثانية 1415 هـ.

(15) انظر : أزهار الرياض في أخبار عياض (ج 2/ص 350) طبع صندوق إحياء التراث الاسلامي.

(16) انظر : جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس القسم الأول (ص 290) دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط 1973م وفهرس الفهارس (ج1/ص 444) تحقيق : د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي الطبعة الثانية 1402هـ.

(17) انظر هدي الساري (ص 14).

(18) انظر "الشروح المغربية لصحيح البخاري" مجلة دار الحديث الحسنية. العدد الثاني 1401هـ = =

ولمّا لم أقف على ترجمان التّراجم مخطوطاً ولا مطبوعا، طفقت ألتقط مادته عن كتب ثلاثة مشاهير من شراح البخاري وهم :

– الحافظ ابن حجر في شرحه الحافل الممتع : «فتح الباري».

–البدر العيني (855هـ) في شرحه الحافل المفيد : «عمدة القاري».

– الشهاب القسطلاني(923هـ) في شرحه: «إرشاد الساري»[19].

ولقد كان الحافظ ابن حجر أكثر هؤلاء الثلاثة نقلا لكلام ابن رشيد على التّراجم ؛ وأوفرهم به عناية ؛ وألهَجَهُم به لساناً ؛ إذ نقل عنه في أكثر من مائة وعشرين موضعاً ؛ بينما نقل عنه البدر العينيّ والشهاب القسطلانيّ كلاهُما في ستة مواضع[20].

ولعل الحامل للحافظ ابن حجر على الإكثار من النقل عن ابن رشيد أمران :

الأول : وقوفه على قطعة من ترجمان التراجم ؛ واستفادته منها، وفي ذلك يقول فيما نقلناه عنه آنفا : «ووقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التّراجم»[21].

الثاني : إعجابه بكتب ابن رشيد السبتي عامّة، وتطلُّبه لها ؛ ونقله لفوائدها في كتبه، وانتخابه لدُررها في تآليفه، وفي ذلك يقول متحدثا عن رحلة ابن رشيد : «... وصنّف الرحلة المشرقية في

= (ص 145). ومدرسة الإمام البخاري في المغرب (ج 2/ص 573). وسكت الأستاذ الباحث في موضعين من كتابه عن الدّلالة على مكان وجود ترجمان التراجم مخطوطا أو مطبوعا في (ج 1/ص 241) و(ج 2/ص 604)، ولقد سألت شيخنا العلامة المدقق محمد بن الأمين بوخبزة –أمتع الله به– عن الكتاب، فأفادني في رسالة بعث بها إليّ بقوله : «–وابن رشيد السبتي شهير ؛ وترجمان التّراجم مفقود».

(19) أغفلت ذكر الكرماني وشرحه لأنه ثبت عندي أنه لم ينقل عن ابن رشيد السبتي.

(20) هذا ما استظهرته من نظري في هذه الشروح الثلاثة ؛ ولست أبريء نفسي من أن يكون فاتني شيء كثير أو يسير من النقول، فالإنسان معدن النسيان والذهول.

(21) انظر هدي الساري (ص 14).

ست مجلدات ؛ وفيه من الفوائد شيء كثير، وقفت عليه، وانتخبت منه»[22].

منهج ابن رشيد السبتي في ترجمان التّراجم

1 – موارد ابن رشيد :

ولقد نظرت فيما وقع إليّ من نقول ملتقطة من شروح الأئمة الثلاثة الذين سبق ذكرهم ؛ فألفيت ابن رشيد استمد في شرحه لتراجم البخاري من موارد ثلاثة.

أ – بعض أصول البخاري : فلقد كان ابن رشيد ينظر فيما حضَره من نسخ صحيح البخاري التي قُيِّدت فيها الرواية، وضُبطت فيها ألفاظها، ومن هذه الأصول الصحيحة التي وثقَ بها الناس : أصل أبي القاسم بن الورد[23]. ونسخة حاتم الطرابلسي : قال الحافظ ابن حجر : «قوله باب الكفن في القميص الذي يكف أوْ لا

(22) انظر : الدرر الكامنة (ج 3/ ص 70). ومن المواضع التي نقل فيها الحافظ من رحلة ابن رشيد هذا الموضع من فتح الباري (ج 13/ص 324) قال الحافظ : «قوله : «حدثنا حماد بن حميد» هو خراساني فيما ذكر أبو عبد الله بن منده في رجال البخاري، وذكر ابن رشيد في فوائد رحلته، والمزي في التهذيب أنّ في بعض النسخ القديمة من البخاري : «حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا..».

(23) هو أحمد بن محمد بن عمر التميمي أبو القاسم ابن ورد المري، ولد سنة 465هـ، ثمّ طلب العلم فأخذ عن القاضي ابن المرابط وأجاز لَهُ جميع روايته عن الطلمنكي ؛ وابن مُقبل وأبي عمرو المقرئ والمهلب بن أبي صفرة، ثم تفقه وطلب الأدب، ورحل إلى سجلماسة فسمع بها صحيح البخاري من أبي القاسم بكار بن برهون المعروف بابن الغرديس، ثم سمع جملة من الكتب، وكان موفور الحظ من الأدب والنحو والتاريخ متقدما في علم الأصول والتفسير، حافظا متقنا، توفي سنة 540هـ انظر ترجمته في : المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص 20) دار الكاتب العربي القاهرة 1387هـ. والاحاطة في أخبار غرناطة (ج 1/ص 169). تحقيق محمد عبد الله عنان القاهرة 1393 هـ. والصلة لابن بشكوال (ج 1/ص 72). الدار المصرية للتأليف والتّرجمة 1966م. ولابن ورد شرح واسعٌ على البخاري ذكره له القسطلاني في الإرشاد (ج 1/ص 42) وظنّي أنه الذي أشار إليه المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (ج 1/ص 254) دار الفكر، وحاجي خليفة في كشف الظنون (ج 1/ص 546) دار الفكر، ولا أعرف أحداً دلّ على هذا الشرح ؛ أوْ أرشد إليه مفقودا أومخطوطا، وتأمّلتُ كتب الشراح المتأخرين كفتح الباري والعمدة والكواكب الدّراري وإرشاد الساري فألفيت أصحابها ينقلون عن التّيمي، فما أدري أهو ابن ورد أو غيره ؟

يكف» قال ابن التين : ضبط بعضهم يُكَفُّ بضم أوَّله وفتح الكاف، وبعضهم بالعكس، والفاء مشددة فيهما، وضبطه بعضهم بفتح أوّله، وسكون الكاف، وتخفيف الفاء وكسرها، والأول أشبه بالمعنى، وتعقّبَهُ ابن رشيد بأنَّ الثاني هو الصواب قال : وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسي، وكذا رأيته في أصل أبي القاسم بن الورد ...»[24].

ب – **شروح البخاري** : استمد ابن رشيد من الشروح الموضوعة على البخاري قبله، فنقل من كلام أصحابها، مستفيدا تارة؛ ومعترضا تارة أخرى وضمن هذه الشروح :

شرح ابن بطال : وهو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال القرطبي يعرف بابن اللجام، أخذ العلم عن جماعة من أهل الأندلس كأبي عمر الطلمنكي وأبي المطرف القنازعي وطائفة ؛ ووصف بالعلم والفضل والفهم والعناية التامة بفنون الحديث[25].

شرح ابن المرابط : وهو القاضي أبو عبد الله محمد بن خلف بن سعيد المري سمع أبا القاسم المهلب، وأجازه أبو عمر الطلمنكي، وكان من أهل الفقه والفضل والتفنن، وأخذ عنه القاضي أبو عبد الله التميمي ؛ والقاضي أبو علي الحافظ ؛ توفي بعد سنة 480هـ. قال ابن فرحون : «ولَهُ في شرح البخاري كتابُ كبير حسن»[26].

شرح ابن التين : وهو أبو محمد عبد الواحد بن التين

---

(24) انظر : فتح الباري (ج 3/ص 138).

(25) انظر ترجمة ابن بطال في : ترتيب المدارك (ج 8/ ص 160) تحقيق : الأستاذ سعيد أعراب طبع وزارة الأوقاف المغربية والصلة (ج 2/ص 394) تحقيق السيد عزت العطار الحسني، القاهرة، الطبعة الأولى 1403هـ . وسير أعلام النبلاء (ج 18/ص 47) طبعة مؤسسة الرسالة ؛ والديباج المذهب (ج 2/ص 105) تحقيق د. حمدي أبو النور.

(26) انظر : الديباج المذهب (ص 369).

الصّفاقسي المتوفى سنة 611هـ. ولم أقف له على ترجمة مبسوطة[27]؛ وله في شرح البخاري : «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح»[28].

وسيرد فيما يأتي إثبات استفادة ابن رشيد من هذه الشروح الثلاثة.

ج – كتب الحديث وبعض التآليف في تراجم البخاري :

فمن كتب الحديث : مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (211 هـ) : ومن المواضع التي نقل فيها ابن رشيد عن عبد الرزاق هذا الموضع : قال الحافظ ابن حجر : «قوله : «باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر»... قال ابن رشيد : جرى المصنف على عادته إمّا بالإشارة إلى ما ليس على شرطه وإمّا بالاكتفاء بالقياس ؛ وقد وقع في رواية عبد الرزاق – يعني المشار إليها قبل– بلفظ : «وكان يدفن الرجلين، والثلاثة في القبر الواحد. انتهى»[29].

ومنها سنن أبي داود سليمان بن الأشعث (275 هـ) : ففي شرح قول البخاري : «باب موت الفجاءة :البغتة» قال ابن رشيد : مقصود المصنف – والله أعلم – الإشارة إلى أنه ليس بمكروه ؛ لأنه ﷺ لم يظهر منه كراهيته، لما أخبره الرجل بأن أمّه افتلت نفسها، وأشار إلى ما رواه أبو دادو بلفظ : «موت الفَجْأَة أَخْذَةُ أسفٍ»، وفي إسناده

---

(27) انظر نُتَفاً عن ابن التين في :

نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص 188) لأبي العباس أحمد بن أحمد المعروف ببابا التّنبكتي المطبوع بهامش الديباج، دار الكتب العلمية بيروت.

وشجرة النور الزكية (ج 1/ص168).

(28) هكذا سمّاه الشيخ مخلوف في شجرة النور الزكية (ج 1/ص 168) ومحمد عصام عرار في : «اتحاف القارئ بجهود العلماء على صحيح الإمام البخاري» (ص 191) طبعة اليمامة دمشق. الطبعة الأولى 1407 هـ وسمّاه المقري في أزهار الرياض (ج 3/ص 350) : «المُخبِر الفصيح في شرح البخاري الصحيح» ودون ذلك أسماء أخرى أوردناها في بحثنا المشار إليه آنفا عن ابن التين.

(29) انظر فتح الباري (ج 3/ ص 211).

مقال، فجرى على عادته في الترجمة بما لم يوافق شرطه ؛ وإدخال ما يؤمئ إلى ذلك، ولو من طرف خفي. انتهى»[30].

ومن التآليف المفردة في تراجم البخاري التي نَظَرها ابن رشيد، المتواري على تراجم أبواب البُخاري لناصر الدين ابن المنير[31].

وسيرد بعد قليل إثباتُ ذلك.

2 – معالم منهج ابن رشيد في شرح تراجم البخاري :

أدرك ابن رشيد جلالة الترتيب الذي جرى عليه البخاري في أبوبه وتراجمه ؛ فشحذ فكره لاستخراج بدائع هذا الترتيب ؛ ونفائس تلك الأبواب، ومحاسن تلك التّراجم؛ ولقد كان ابن رشيد –لأول وهلة– معجبا بدقة استنباط البخاري للمعاني ؛ وبراعة تفنُّنه في رصف تلك المباني ؛ اسمع إليه يقول عند قول البخاري : «باَب فضل اتباع الجنائز» : مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل به مسمى الاتباع الذي يحوز به القيراط إذ في الحديث الذي أورده إجمال، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت، وآثر الحديث المذكور[32] على الذي بعده

(30) انظر : فتح الباري (ج 3/ ص 254) ولفظ : «انتهى» من قول الحافظ ابن حجر ؛ وهو دليل على أنّ ما قبله من كلام ابن رشيد السبتي ؛ وتأمّل ما نقلناه آنفا بواسطة الحافظ ؛ من كلام ابن رشيد المتضمن للنقل عن عبد الرزاق.

(31) هو أحمد بن محمد بن منصور أبو العباس ناصر الدين المُنيِّر بضم الميم وفتح النون وياء مشددة مكسورة – الاسكندراني ولد سنة 620 هـ. كان إماما بارعاً في البلاغة والإنشاء، متبحرا في التّفسير والقراءات والفقه ؛ توفي سنة 683هـ انظر ترجمته في : فوات الوفيات (ج 1/ص 149) دار صادر تحقيق : د. إحسان عباس ؛ والديباج المذهب (ص 132).

وهو أخو زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن المنير المتوفى سنة 695 هـ شارح البخاري ؛ وشارح تراجمه في مؤلف مفرد ؛ ويشتبه مع أخيه ؛ والحافظ في الفتح ينقل عن الاخوين ؛ ويميز بينهمافيقول : «قال الزين ابن المنير، وقال ابن المنير الكبير» يريد ناصر الدين، وقد يطلق ويريد الكبير أيضا كما بينته في دراسة عن كلام الزين ابن المنير على تراجم البخاري يسَّر الله في نشرها.

(32) هو حديث نافع قال حُدِّث ابن عمر أن أباهريرة رضي الله عنهما يقول مَنْ تَبع جنازة فله قيراط فقال : أكثر أبو هريرة علينا، فصدَّقت – يعني عائشة – أبا هريرة وقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقوله ... حديث رقم 1323 و1324.

وإن كان أوضح منه في مقصوده كعادته المألوفة في الترجمة على اللّفظ المشكل ليبيِّن مجمله، وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به مسمى الاتباع في «باب السرعة بالجنازة» وله تعلق بهذا الباب، وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأمكنيته[33]، وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع، وهو أعم من ذلك، ويمكن أن يكون قصد هنا ما الذي به المقصد إذ الاتباع إنّما هو وسيلة إلى تحصيل الصّلاة منفردة ؛ أو الدّفن منفردا ؛ أو المجموع وهذا كله يدل على براعة المصنف ؛ ودقة فهمه ؛ وسعة علمه»[34].

وقال أيضا عند قول البخاري : «باب مَنْ رفع صوته بالعلم» : «في هذا التبويب رمزٌ من المصنف إلى أنّه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب، بأن يستفرغ وُسعه في حسن ترتيبه، وكذلك فَعَلَ رحمه الله تعالى»[35].

ولقد كان نظر ابن رشيد لتراجم البخاري من جهات ثلاث :

الجهة الأولى : الترجمة في ذاتها : وذلك من خلال :

أولا : صياغة الترجمة : تتبع ابن رشيد طريقة البخاري في صياغة تراجم أبوابه ؛ فوجد لذلك مقاصد وغايات، ليس يقف على كُنهِهَا إلا المدقق المتأني ؛ ومما أطال ابن رشيد الوقوف عنده في هذا الباب :

<u>**أ – إطلاق البخاري للفظ وارد في الترجمة**</u> : ومن هذا الضّرب أمثلة نسوق منها واحدا من كتاب تقصير الصلاة ؛ حيث قال البخاري : «باب صلاة القاعد» قال ابن رشيد : أطلق الترجمة، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعذر ؛ إماماً كان أو مَأْمُوماً ؛

(33) وكذا

(34) انظر : فتح الباري (ج 3/ص 192).

(35) انظر : فتح الباري (ج 1/ ص 143-144).

أو منفردا ويؤيده أنّ أحاديث الباب دالة على التّقييد بالعذر ؛ ويحتمل أن يريد مطلقا لعذر ؛ ولغير عُذر ؛ ليبين أنّ ذلك جائزٌ ؛ إلاّ ما دَلَّ الإجماع على منعه ؛ وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعدا»[36].

ب – عطف البخاري لقدر من الترجمة على ما قبله : ترجم البخاري في الأذان بقول : « باب وجوب القراءة للإمام، والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر ؛ ومَا يُجهر فيها وما يخافت». فقال ابن رشيد : «قوله : «ومَا يُجْهَر» معطوفٌ على قوله : «في الصلوات» لا على القراءة، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية خلافا لمن فرق في المأموم»[37].

ثانيا : ما يقع في الترجمة من المعنى المشكل : ذلك أن البخاري قد يترجم بلفظ يستغلق فهمُه ؛ ويُستشكل معناه ؛ فينْبري ابن رشيد إلى رفع الإشكال ؛ وإيضاح المعنى ؛ ومن هذا الباب قول البخاري : «باب حد المريض أن يشهد الجماعة» قال ابن رشيد : إنّما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة ؛ فإذا جَاوزَ ذلك الحد، لم يستحب له شهودها ... ويمكن أن يقال معناه باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة»[38].

ثالثا : ما يقع في بعض الروايات من الزيادة في التراجم : من ذلك : قال الحافظ ابن حجر : «قوله : «باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع» وقع في شرح ابن بطّال هنا : «باب القراءة في الركوع والسجود، وما يقول الإمام، ومن خلفه إلى آخره»... وقال ابن رشيد : هذه الزيادة لم تقع فيما رويناه من نسخ البخاري»[39].

(36) انظر : فتح الباري (ج 2/ ص 584).
(37) انظر : فتح الباري (ج 2/ ص 237).
(38) انظر : فتح الباري (ج 2/ ص 152) وعمدة القاري (ج 5/ص 186) طبعة دار الفكر.
(39) انظر : فتح الباري (ج 2/ ص 282). وقال الحافظ عقب حكاية قول ابن رشيد «وكذلك أقول».

وقد يسلك ابن رشيد مسلك الترجيح بين الروايات المنقولة في الترجمة الواحدة، ومن ذلك أن الحافظ ابن حجر قال عند قول البخاري : «باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه» كذا في أكثر الروايات، ووقع للكشميهني بحذف الموحدة، وفي رواية الأصيلي بحذف «أهل».. وأمّا رواية الأصيلي فقال ابن رشيد إنها فاسدة»[40].

رابعا : استنباط ما يقع في الترجمة من الفقه : وهذا المقصد هو الذي أعيا الفحول ؛ فدُهشت له العقول ؛ لفرط ذكاء البخاري ؛ ودقة فقهه ؛ وخفي إشارته ؛ وبُعد نظره.

ولقد استفرغ ابن رشيد وُسْعَه في الغوص على دقائق فقه البخاري في تراجمه ؛ فجاء كلامه في ذلك على ضَرْبين :

أ - استنباط خفي إشارة البخاري من تراجمه : والتنبيه على ما قد يغيب منها عن الألباب ؛ فيزيغ عنه الفكر ؛ ولا يدركه العقل، ومن هذا القبيل : أن البخاري قال في كتاب العلم : «باب قول المحدث حدثنا»، أو «أخبرنا» و«أنبأنا، وقال لنا الحميدي كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وسمعت واحداً ؛ وقال ابن مسعود : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق ...» فقال ابن رشيد موضحا غرض البخاري من هذه الترجمة : «أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي ﷺ»[41].

ب - استنباط فقه البخاري على نحو يُخالف الضّرب الأول :

فمن ذلك : أن البخاري قال في كتاب الجنائز : «باب الدخول على الميت بعد الموت، إذا أدرج في أكفانه» فقال ابن رشيد : «موقعُ هذه الترجمة من الفقه، أن الموت لمّا كان سبب تغيير محاسن الحي التي عُهد عليها -ولذك أمر بتغميضه وتغطيته- كان ذلك مظنةً للمنع

(40) انظر : فتح الباري (ج 3/ ص 116).

(41) انظر : فتح الباري (ج 1/ ص 144).

من كشفه حتى قال النخعي : ينبغي أن لا يطلع عليه إلا الغَاسل له ومن يليه، فترجم البخاري على جواز ذلك»(42).

الجهة الثانية : الترجمة وما اشتملت عليه من أحاديث : وذلك من خلال :

أولا : بيان مناسبة الترجمة للحديث : والأمثلة ذلك كثيرة منها : أنَّ البخاري أخرج حديث حذيفة أن النبيﷺ كان إذا قام للتهجد من الليل، يَشُوصُ فاه بالسِّواك» في «باب طول القيام في صلاة الليل»(43) فاُستُشكل دخوله في هذا الباب ؛ ووقع السؤال عن مناسبة الحديث للترجمة، فأجاب ابن رشيد عن ذلك قائلا : «الذي عندي أنّ البخاري إنما أدخله لقوله : « إذا قام للتهجد» أي إذا قام لعادته، وقد تبيّنت عادته في الحديث الآخر ؛ ولفظ التهجد مع ذلك مُشْعِر بالسّهر ولا شك أن في التسوك عوْناً على دفع النّوم، فهو مُشعرٌ بالاستعداد للإطالة»(44).

وقد تكون المناسبة أظهر في بعض أحاديث الباب من بعض ؛ فيسارع ابن رشيد إلى التنبيه على ذلك ؛ فقد أخرج البخاري حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال : «أحبُّ الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام ؛ وأحبّ الصيام إلى الله صيام داود، وكان ينام نصف الليل ؛ ويقوم ثلثه، وينام سُدُسَه ...»(45) وترجم عليه بقوله : «باب من نام عند السّحر» ؛ فكأن ابن رشيد استشعر أن مطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة تمام الظهور فقال : «الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له، إلاّ أنّه ليس نصّا

(42) انظر : فتح الباري (ج 3/ ص 114).

(43) أخرجه البخاري في التهجد برقم 1135.

(44) انظر : فتح الباري (ج 3/ص1131).

(45) أخرجه البخاري في التهجد برقم 1131.

فيه، فبينه بالحديث الثالث وهو قول عائشة : «ما ألْفاهُ السّحرُ عندي إلاّ نائما»[46].

ثانيا : بيان سر اقتصار البخاري على طرف من الحديث : فقد أخرج البخاري حديث أبي المليح قال : «كُنّا مع بُريدة في غزوة في يوم ذي غَيْم فقال : بَكِّروا بصلاة العصر، فإن أبا سعيد الخدري أربعا قال سمعتُ من النبي ﷺ وكان غزا مع النبي ﷺ ثِنْتَيْ عشرة غزوة»[47] هكذا مختصراً ؛ وترجم عليه بقوله : «باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة» ؛ وأخرج عقبه حديث أبي هريرة : «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ ...، ومسجد الأقصى»[48] فقال ابن رشيد : «لمّا كان أحد الأربع هو قوله : «لا تشد الرحال» ذكر صدر الحديث الى الموضع الذي يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقتطف الحديث ؛ وكأنه قصد بذلك الإغماض، لينبه غير الحافظ على فائدة الحفظ، على أنّه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب، فإنه ساقه بتمامه خامس ترجمة»[49].

ثالثا : بيان سر تخريج حديث إلى جنب حديث : نظر ابن رشيد إلى ترتيب البخاري للأحاديث التي يخرجها في الترجمة، فوجد لذلك أسراراً ونُكات ؛ توضح مقصده في الترجمة، وتجليه، ومن هذا الضرب : أن البخاري ساق حديث أنس قال : «كنا نصلي العصر، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، فيجدهم يصلون العصر»[50]؛ ثم ساق عقبه حديثين حديث مالك عن ابن شهاب عن

(46) أخرجه البخاري في التهجد برقم 1133 وانظر : فتح الباري (ج 3/ص16).

(47) أخرجه البخاري في فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة برقم 1188.

(48) أخرجه البخاري في فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة برقم 1189.

(49) لله در ابن رشيد، فلقد أجاد وبلغ المراد من هذا البيان النّاصع، فلم يُبق لذي رأي فكراً ولا نظراً وانظر : فتح الباري (ج 3/ ص 64).

(50) أخرجه البخاري في المواقيت برقم 548.

أنس قال : «كنا نصلي العصر ؛ ثم يذهب الذّاهب منّا إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة»[51]، قال ابن رشيد : «قضى البخاري بالصّواب لمالك بأحسن إشارة ؛ وأوجز عبارة، لأنه قدّم أولا المجمل ؛ ثم أتبعه بحديث مالك المفسَّر المعين»[52].

الجهة الثالثة : الترجمة بالنسبة لتراجم قبلها أو بعدها : وذلك من خلال :

أولا : نفي تكرار معنى في الترجمة : ذلك لأنّ البخاري قد أحكم نظام تراجمه ؛ وأجاد سبكها ؛ فكيف يقال إنه حاد عن الصواب في تكرارها ؛ وزَلّ إذ أعادها ؟!

ومن المواضع التي وقع للبخاري فيها شيء من ذلك : هذا الموضع من كتاب الاستسقاء إذ قال : «باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء» [53] ثم قال بعده : «باب رفع الإمام يده في الاستسقاء»[54] فأوهم صنيعُهُ التّكرار، فانْبرى ابن رشيد لبيان الوجه في ذلك قائلا : «مقصوده بتكرير رفع الإمام يده – وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته – لتفيد فائدة زائدة، وهي أنه لم يكن يفعلُ ذلك إلا في الاستسقاء، ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده، كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس، وإن اندرج معه الإمام، ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله : «حتى يُرى بياض إبْطَيْه»[55].

---

(51) أخرجه البخاري في المواقيت برقم 551.

(52) انظر : فتح الباري (ج 2/ص29).

(53) ترجمة رقم 21 من كتاب الاستسقاء.

(54) ترجمة رقم 22 من كتاب الاستسقاء.

(55) هذا طرف من حديث أنس برقم 1031 وانظر : فتح الباري (ج 2 /517).

ثانيا : بيان تعلق الباب الثاني بالأول : ذلك أن البخاري قد يترجم بقوله «باب» ويُبيِّضُ للترجمة فلا يذكر فيها شيئا، فيلُوحُ لابن رشيد نظر في صنيع البخاري فيقول : «إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب»[56] يعني الذي قبله.

ثالثا : إظهار مناسبة الترجمة لما قبلها : اعتنى ابن رشيد بالتنبيه على تعلق الترجمة التي يسوقها البخاري بما قبلها في المعنى ؛ وإظهار مناسبة ذلك، ومن الأمثلة التي وقف عندها ابن رشيد في هذا الباب : ما قد ترجم به البخاري من قوله : «باب من استوى قاعدا في وِتر من صلاته، ثم نهض»[57]؛ وقوله بعد ذلك : «باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة»[58]. قال ابن رشيد : «أفاد في الترجمة التي قبل هذه إثبات الجلوس في الأولى والثالثة، وفي هذه أنّ ذلك الجلوس، جلوس اعتماد على الأرض بتمكن، بدليل الإتيان بحرف : «ثم » الدَّالِّ على المُهْلة، وأنه ليس جلوس استيفازٍ، فأفادَ في الأولى مشروعية الحكم ؛ وفي الثانية صفته»[59].

الاعتذار عن البخاري

قد يغمض صنيع البخاري في تراجمه وأبوابه ؛ فلعل من شدا طرفا من العلم ؛ ينسبه إلى الغفلة ؛ ويصفه بالقصور ؛ فيتصدى ابن رشيد لبيان الحال ؛ والاعتذار عن صنيع البخاري ؛ وحمل ذلك على أحسن الوجوه ؛ وأصوب المخارج ؛ ومما وقع للبخاري مما هذه سبيله قوله : «باب انتقام الرَّبِّ جل وعزّ من خلقه بالقحط، إذا انتهكت محارم الله»[60]ثم لم يذكر فيه حديثا، فكأن بعضهم وجد فيه مغمزا ؛

(56) انظر فتح الباري (ج 1/ص 558).
(57) ترجمة رقم 142 من كتاب الأذان.
(58) ترجمة رقم 143 من كتاب الأذان.
(59) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 303).
(60) ترجمة رقم 5 من كتاب الاستسقاء.

فسارع إلى النكير ؛ قال ابن رشيد معتذرا عن البخاري : «كأنها -يعني الترجمة - كانت في رقعة مفردة فأهملها الباقون -يعني الرواة- وكأنه وضمها ليدخل تحتها حديثا، وأليق شيء بها حديث عبد الله بن مسعود -يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء-[61] وأخّر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت به عادتُه غالبا، فعاقه عن ذلك عائق والله أعلم»[62].

وقد يتلطف ابن رشيد في مؤاخذة البخاري في بعض صنيعه؛ فيكون اعتراضه عليه أقرب إلى اللوم والعتاب منه إلى التعقب والنقاش، فمن ذلك أن البخاري ساق حديث ابن مسعود في دعاء النبي ﷺ : اللهم سبع كسبع يوسف...» [63] في «باب دُعاء النبي ﷺ : «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» [64]؛ وأعرض عن تخريجه في الباب الذي يليه وهو قوله : «باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء، إذا قحطوا»[65]؛ فقال ابن رشيد : «لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله، لكان أوضح مما ذكر»[66] ؛

اعتراض ابن رشيد على كلام الشراح قبله

لم يُخْل ابن رشيد كلامه على تراجم البخاري وأبوابه من تعقب الشراح الذين سبقوه إلى ذلك، فمن هؤلاء الشراح :

أ - **ابن بطال** : فعند شرح قول البخاري «باب الصلاة على النفساء وسنتها»[67] قال ابن بطال «يحتمل أن يكون البخاري قصد

---

(61) حديث رقم 1007 الذي ساقه البخاري في باب دعاء النبي ﷺ : «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف».

(62) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 501).

(63) حديث رقم 1007 من كتاب الاستسقاء.

(64) انظر باب رقم 2 من كتاب الاستسقاء.

(65) انظر باب رقم 3 من كتاب الاستسقاء.

(66) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 494).

(67) انظر باب 29 من كتاب الحيض. وأخرج البخاري فيه حديث سمرة بن جندب أن امرأة ماتت في بطن، فصلى عليها النبي ﷺ، فقام وسطها.

بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت لا تُصلّي، لها حكم غيرها من النساء أي في طهارة العين، لصلاة النبي ﷺ عليها ... وفيه ردٌّ على من زعم أن ابن آدم ينجُسُ بالموت ؛ لأنّ النفساء جمعت الموت، وحمل النجاسة بالدم اللاّزم لها، فلمّا لم يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل منه نجاسةٌ أولى»[68]. وتعقبه ابن رشيد بأن ذلك أجنبي عن أبواب الحيض وقال : «وإنما أراد البخاري أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة، لأن الصلاة اقتضت أن المستقبَل فيها، ينبغي أن يكون محكوما بطهارته، فلما صلى عليها - أي إليها- لزم من ذلك القول طهارة عينها، وحكم النفساء والحائض واحد ... ويدل على أنّ هذا مقصوده إدخال حديث ميمونة [69] في الباب كما في رواية الأصيلي وغيره ...»[70].

ب - ابن المرابط : فعند شرح قول البخاري «باب قول النبي ﷺ : يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته[71] ...» ذكر الحافظ ابن حجر أقوال أهل العلم في كيفية عذاب الميت ببكاء أهله عليه، وحكى عن ابن المرابط وغيره أن معنى التعذيب، تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها ؛ قال : «واستشهدوا له بحديث قيلة ... [72] ؛ ثم قال : «قال المرابط : حديث قَيْلَة نصٌّ في المسألة ؛ لا يعدَل عنه، واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصّاً، وإنما هو محتمل، فإنّ قوله «فيستعبر إليه صُوَيْحِبُه» ؛ ليس نصّاً في أنّ المراد به الميت، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحي ...»[73].

(68) انظر : فتح الباري (ج 1/ص 430) وعمدة القارئ (ج 3/ص315).

(69) أخرجه البخاري برقم 333 عن عبد الله بن شداد قال : سمعت خالتي ميمونة أنها كانت تكون حائضا لا تصلي وهي مفترشة بحذاء مسجد رسول الله ...

(70) انظر : فتح الباري (ج 1/ص 430) وعمدة القارئ (ج 3/ص 315).

(71) ترجمة رقم 32 من كتاب الجنائز.

(72) وفيه أن رسول الله ﷺ قال لها : «أيغلب أحدكم أن يصاحب صُوَيْحبه في الدنيا معروفا وإذا مات استرجع، فو الذي نفس محمد بيده إن أحدكم ليبكي فيستعبر إليه صُوَيْحِبُه ....».

(73) انظر فتح الباري (ج 3/ 155).

ج – ابن التِّين : فعند شرح حديث عائشة وقولها فيه :«ما ألفاه السحر عندي إلاّ نائما[74]، قال ابن التين : «قولها : «إلاّ نائما» تعني مضطجعا على جنبه لأنها قالت في حديث آخر : «فإن كنت يقظانة حدثني، وإلاّ اضطجع»، فتعقبه ابن رشيد «بأنه لا ضرورة لحمل هذا التأويل، لأن السياق ظاهر في النوم حقيقة، وظاهر في المداومة على ذلك، ولا يلزم من أنه كان ربما لم ينم وقت السَّحَر هذا التأويل ...»[75].

د– ابن المنير : فقد ساق البخاري حديث مورق : «قلت لابن عمر اتصلي الضحى؟ قال : لا، قلت فعمر ؟ قال : لا، قلتُ : فأبو بكر؟ قال : لا، قلت : فالنبي ﷺ قال : لا إِخَالُهُ» وحديث أم هانيء في صلاة النبي ﷺ الضحى يوم مكة تحت هذه التّرجمة «باب صلاة الضحى في السّفر». فاستشكل دخول الحديث الثاني في هذا الباب، فقال ابن المنير : « والذي لاح لي أن الحديث مكانه من الترجمة على الصحة، وأن البخاري لما اختلفت عليه ظواهر الأحاديث في صلاة الضحى – كحديث أبي هريرة : «أوصاني خليلي بثلاث لا أَدَعُهُنَّ : صوم ثلاثة أيّام من كل شهر ؛ ونوم على وِتْرٍ، وصلاة الضحى» – نَزَّل حديث النّفي على السّفر ؛ ونزّل حديث الإثبات على الحضر ؛ وترجم لحديث أبي هريرة : باب صلاة الضحى في الحضر» وهو في حديثه بيِّن فإن قوله : «ونوم على وتر يُفهم الحضرَ والترغيب في الصيام أيضا»[76].

وتعقبه ابن رشيد فقال : «ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر... والذي يظهر لي أنّ المراد باب صلاة الضحى في السّفر

(74) حديث رقم 1133 من كتاب التهجد.

(75) انظر : فتح الباري (ج 3/ص 18).

(76) انظر المتواري على تراجم أبواب البخاري (ص 120) مكتبه المعلا. الكويت 1407 هـ.

نفيا وإثباتا ؛ وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضرا وسفرا ؛ وأقل ما يحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في «باب من لم يتطوع في السفر» عن ابن عمر قال : «صحبت النبي ﷺ فكان لا يزيد على ركعتين»... ويحتمل أن يقال لما نفى صلاتها مطلقا من غير تقييد بحضر ولا سفر – وأقل ما يتحقق حمل اللّفظ عليه السفر ؛ ويبعد حمله على الحضر دون السفر – فحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفّل في السّفر نهاراً ... وأورد حديث أم هانئ ليبيّن أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد، شرعت الضحى وإلاّ فلا»[77].

التعقيبات على ابن رشيد

اعتنى من جاء بعد ابن رشيد بنقل كلامه على تراجم البخاري ؛ والإفادة منه ؛ مع تعقبه أحيانا في آرائه وأقواله. ومن هؤلاء النّاقلين المعترضين : الحافظ ابن حجر، والبدر العينيّ ؛ ويمكن تلخيص تعقباتهما في الأمور الآتية :

1 – **غفلة ابن رشيد عن الصيغة المطولة للحديث :** ففي شرح قول البخاري : «باب ما يجوز من التسبيح، والحمد في الصلاة»[78] قال ابن رشيد : «أراد إلحاق التسبيح بالحمد بجامع الذِّكر ؛ لأن الذي في الحديث الذي ساقه [79] ذكر التّحميد دون التسبيح»[80]. قال الحافظ بعد أن حكى قول ابن رشيد : «قلت : بل الحديث مشتمل عليهما، لكنه ساقه هنا مختصرا ؛ وقد تقدم في باب من دخل ليَؤُمَّ

(77) انظر : فتح الباري (ج 3/ص 52).

(78) ترجمة رقم 3 من كتاب العمل في الصلاة.

(79) هو حديث سهل برقم 1201 وفيه : «فرفع أبو بكر يديه فحمد الله، ثم رجع القهقرى وراءه ؛ وتقدم النبي ﷺ فصلّى».

(80) انظر : فتح الباري (ج 3/ص 75).

النّاس» ؛ من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم، وفيه : «فرفع أبو بكر يديه فحمد الله تعالى» وفي آخره : «من نابه شيء في صلاته فليسبح...»(81).

2 – مجانبة الصواب في إبداء المناسبة بين الحديث والترجمة : فقد أخرج البخاري حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «إذا أمّن الإمام فأمِّنوا...»(82)، وترجم عليه بقوله : «باب جهر الإمام بالتأمين». فأنبرى ابن رشيد لاستخراج المناسبة بين الحديث والترجمة فقال : «تؤخذ المناسبة من جهة أنه قال إذا قال الإمام فقولوا، فقابل القول بالقول، والإمام إنما قال جهرا ؛ فكان الظاهر الاتفاق في الصفة(83)»؛ ولمّا وقف البدر العيني على كلام ابن رشيد تعقبه فقال : «قلت هذا أبعدُ من الأوّل ؛ وأكثر تعسفاً ؛ لأنّ ظاهر الكلام أن لا يقولها الإمام، كما روي عن مالك ؛... وقوله : «إنما قال ذلك جهراً» ؛ لا يدل عليه معنى الحديث أصلاً ؛ فكيف يقول : «فكان الظاهر الاتفاق في الصفة»؟! والحديث لا يدل على ذات التأمين من الإمام ؛ فكيف يطلب الاتفاق في الصفة، وهي مبنية على الذات؟!»(84).

3 – الخطأ في نسبة قول إلى البخاري : فمن ذلك أنّ البخاري قال «باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة، وقال ابن عبّاس رضي الله عنهما : يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ووضع أبو إسحاق قلنسوته في الصلاة ورفعها، ووضع عليٌّ رضي الله عنه كفّه على رسغه الأيسر ؛ إلا أن يحُكَّ جلْداً ؛ أو يصلح ثوباً»(85) قال الحافظ ابن حجر : هذا الاستثناءُ من بقية أثر

---

(81) انظر : فتح الباري (ج 3 /ص 75 و76).

(82) أخرجه البخاري في الأذان برقم 780.

(83) انظر : عمدة القارئ (ج 6/ص52).

(84) انظر : عمدة القارئ (ج 6/ص 52 و53)، وفتح الباري أيضا (ج 2/210).

(85) انظر ترجمة رقم 1 من كتاب العمل في الصلاة.

علي على ما سأوضحه ؛ وظنّ قومٌ أنه من تتمة الترجمة، فقال ابن رشيد : «قوله : «إلا أن يحكّ جلدا ؛ أو يصلح ثوبا» هو مستثنى من قوله : «إذا كان من أمر الصلاة» فأستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه من حال المرء ؛ مع ما في ذلك من دفع التشويش عن النّفس قال : وكان الأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدما قبل قوله: «وقال ابن عباس...»[86].

والمتأمل في اعتراضات الحافظ ابن حجر على رشيد يجده مترفقا به ؛ غير مفرط في القدح ؛ وقصارى ما يقول الحافظ في حكاية الاعتراض : «وقد تكلف ابن رشيد توجيهها ...»[87] أو يقول : «... وفيه نظرٌ»[88]، أو «وفيه شيءٌ»[89]. أو «ليس ذلك بلازم» [90]؛ أو يقول : «وأما قول ابن رشيد ... فغير مسلّم...»[91]. أو يقول :«ولا يخفى ما فيه»[92].

ولئن كان الحافظ ابن حجر اعترض علي ابن رشيد ؛ فلقد انتصر له في مواضع كثيرة ؛ وقدم قوله ؛ وصوب رأيَه؛ فكان عندما يحكي الأقوال في توجيه معنى الترجمة، أو بيان مطابقتها للحديث يقول : «ولا يخفى أنّ بحث ابن رشيد أقوى»[93]، أو يقول : «وأقربها

(86) انظر : فتح الباري (ج 3/ص72) وقال الحافظ : «وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من ترجمة الإسماعيلي في مستخرجه .. وصرّح بكونه من كلام البخاري لا من كلام علي العلامة علاء الدين مغلطاي في شرحه ؛ وتبعه من أخذ ذلك عنه ممن أدركناه ؛ وهو وهمٌ» وانظر : انتقاض الاعتراض (ج 3/ص 20) من تحقيق جماعة من الطلبة تحت إشرافي بكلية بني ملال سنة 1993-1994م حيث عارض العينيّ الحافظ ابن حجر في هذا.

(87) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 331).

(88) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 257).

(89) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 303).

(90) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 586).

(91) انظر : فتح الباري (ج 3/ص 139).

(92) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 138).

(93) انظر : فتح الباري (ج 3/ص 192).

توجيه ابن رشيد»[94]؛ أو يقول : «ولم أر أحدا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدّرداء للترجمة إلاّ الزين ابن المنير ... وذكر ابن رشيد نحوه وزاد...»[95].

وبعد : فلقد كان من مقاصد هذه الدراسة استقراء نقول الشراح المشارقة عن ابن رشيد السبتي في ترجمان التراجم ؛ وبيان منهجه فيه ؛ كما كان من مقاصدها أيضا ؛ بيانُ الأثر الجلي الواضح لأهل الغرب الإسلامي في شروح أهل المشرق ؛ ذلك لأن أولئك الأوّلين من أهل الغرب الإسلامي استأثروا بشرح البخاري فأكثروا، حتى أرْبَوا على المشارقة ؛ فصار عليهم – في هذا الشأن– المعوّلُ، وإليهم المرجع ؛ وبهم يُقتدى ؛ وعلى مِثالهم يحتذى ؛ حتى إنه ليَصِحُّ أن يقال : لئن كان البخاري مشرقيا، فلقد كان شراحه مغاربة[96].

(94) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 331).

(95) انظر : فتح الباري (ج 2/ص 138).

(96) ليس هذا القول مني عصبية ؛ ولا غضًا من شروح أهل المشرق، ولقد سبْرت فتح الباري – وهو الذي أكاد أقطع قطعا أنه لم يؤلف في شرح البخاري في الإسلام مثله – فألفيت الحافظ ابن حجر قد ملأه بالنقول عن أهل المغرب والأندلس كالداودي، والمهلب بن أبي صُفرة ؛ وابن بطال ؛ وابن التين ؛ وابن قرقول وابن العربي المعافري، وأبي علي الجياني ؛ وابن عبد البر، وعياض، والقرطبي، وأبي الوليد الباجي، وابن أبي جمرة ؛ والمازري، والرشاطي، ومن هؤلاء طائفة لها شيءٌ على البخاري.